**الصعيد على خريطة التنمية**



تشير المشروعات التنموية الكبرى التى يشهدها صعيد مصر، سواء مشروعات البنية الأساسية من طرق و«كباري» أو المشروعات الإنتاجية العملاقة، إلى أن الصعيد أصبح فى قلب الخريطة التنموية، التى تشهدها مصر فى كل أرجائها، وتستهدف تحويل محافظات الصعيد من محافظات طاردة ـ لما تعرضت له من تهميش، ونقص الخدمات والمشروعات عبر فترات سابقة ـ إلى منطقة جاذبة للاستثمار، وإحدى قاطرات التنمية، لما يحظى به الصعيد من موارد طبيعية هائلة، وكذلك موارد بشرية، وفى ظل وجود توجه حقيقى من جانب الدولة لتوظيف تلك الموارد لإحداث نقلة نوعية تستهدف تحسين مستوى معيشة المواطن باعتباره أداة التنمية والغاية منها.

خريطة كبيرة من المشروعات العملاقة، التى افتتحها الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال الأعوام الأخيرة فى كل مناطق الصعيد، تستهدف عدة أمور، أولها تحديث البنية التحتية لمدن وقرى الصعيد، وربطها بكل أنحاء الجمهورية عبر شبكة الكباري، والطرق العملاقة، وتحويلها لمناطق جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وثانيها إقامة العديد من المصانع والمشروعات، التى توفر فرص العمل لأبناء الصعيد وتسهم فى مواجهة مشكلة البطالة، وتعتمد هذه المشروعات على الميزة النسبية، التى تتمتع بها الكثير من محافظات الصعيد، خاصة فى مجال المعادن والمشروعات الزراعية، وثالثا أن الصعيد جزء من خطة التنمية الشاملة، التى تشهدها مصر فى كل المجالات وفى كل المناطق سواء فى سيناء فى إطار مساعى الدولة لإعادة توزيع الاستثمارات على مستوى الجمهورية وتحقيق التكافؤ فى توزيع الموارد الاقتصادية، وهو ما جسده القانون رقم 157 لسنة 2018 بإنشاء هيئة تنمية الصعيد، الذى أصدره الرئيس السيسى وأقره مجلس النواب. وتقوم الهيئة بوضع خطة للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الشاملة لمناطق إقليم جنوب الصعيد فى إطار الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

الصعيد الآن يحتل موقعا بارزا على خريطة التنمية فى مصر، لكن تنمية الصعيد تحتاج إلى جانب جهود الدولة وجود دور فاعل من القطاع الخاص لإعادة توجيه استثماراته إلى محافظات الصعيد، والتركيز على المشروعات الصغيرة والمشروعات كثيفة العمالة، كذلك دور المجتمع المدنى المحلى بما يعزز فى النهاية تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة فى صعيد مصر.

 **المحرر**